

## إيطاليا في أزمة هرمز. الدبلوماسية البحرية والأمن الغذائي

جنودنا المشاركين في بعثة اليونيفيل، والبعثة العسكرية الفرنسية الثانية الإيطالية MIBIL، وفي اللجنة التقنية العسكرية للبنان التي تقودها إيطاليا MTG41. كما لن تتوقف عن المطالبة بمتابعة الطوائف المسيحية في البلاد، في أعقاب الاعتداءات التي ارتكبتها مستوطنون إسرائيليون متطرفون ضد قرى في جنوب لبنان، بما فيها قرى ذات غالبية مسيحية.

وقد نوقشت هذه الاعتداءات أيضاً في بروكسل، حيث اعتمد وزراء الاتحاد الأوروبي حزمة جديدة من العقوبات بحق مرتكبيها. وفي السياق نفسه، تقررت أيضاً عقوبات إضافية ضد عناصر من حركة حماس، حيث يبقى نزاع سلاحها أولوية مطلقة. وتواصل إيطاليا متابعة الوضع في غزة والأراضي الفلسطينية من كنف، مع اضطلاعها بدور فاعل في المساعدات الإنسانية وفي جهود إعادة الإعمار، بهدف التوصل إلى حل الدولتين، بما يضمن تعايشهما جنباً إلى جنب بسلام وأمن.

وفي هذا السياق أيضاً، يأتي وصول 72 طالباً فلسطينياً إلى إيطاليا في هذه الأيام، مستعدين من منح دراسية في الجامعات الإيطالية، وهو استثمار تعتبره جزءاً من إعداد جيل قيادي فلسطيني للمستقبل.

وزير خارجية إيطاليا

وعلى المستوى العملي، تؤكد إيطاليا استعدادها لوضع خبرتها في المهام البحرية الأوروبية في البحر الأحمر والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط. ونرى ضرورة واضحة لتعزيز بعثة الاتحاد الأوروبي ASPIDES، التي لا تزال إيطاليا واليونان تشكلان ركيزتها الأساسية في دوريات البحر الأحمر لضمان أمن الملاحة.

وفي إطار المهمة المتعددة الأطراف التي ستطلق في مضيق هرمز، يمكن لإيطاليا أن تسهم في عمليات إزالة الألغام وتأمين الملاحة التجارية.

ومع ذلك، ترى إيطاليا أن السلام المستدام في الشرق الأوسط لا يمكن فصله عن استقرار لبنان.

وتدعم الحكومة الإيطالية الحوار بين إسرائيل وبيروت، برعاية أمريكية، وقد أبدت استعدادها لاستضافة محادثات مباشرة بين الطرفين. وخلال زيارتي إلى لبنان في نيسان الماضي، أكدت للرئيس جوزف عون دعم إيطاليا لمسار يهدف إلى تحويل الهدنة الحالية إلى عملية سلام حقيقية.

كما ينظر كل من واشنطن وبروكسل إلى روما بوصفها لاعباً محورياً في جهود دعم الدولة اللبنانية، وهو ما بحثته أيضاً خلال لقائي الأخير مع وزير الخارجية اللبناني في روما.

ونواصل إيلاء اهتمام كبير لأمن



بقلم:

أنطونيو تاجاني

أفق دبلوماسي مفتوح.

واصلت الحوار مع وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي، مشدداً على ضرورة أن تتفاوض طهران «بحسن نية»، وأن تستأنف تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مع العمل على إعادة بناء علاقات إيجابية مع دول الخليج.

وخلال الأسابيع الماضية، زرت الصين والتقيت وزير الخارجية وانغ يي، حيث دعوت بكين إلى لعب دور أكثر فعالية في الوساطة مع طهران. وفي موازاة ذلك، تحافظ روما على قنوات اتصال مباشرة مع الشركاء في الخليج، الذين يشكلون أطرافاً لا غنى عنها في أي حل دبلوماسي دائم وكذلك في استعادة حرية الملاحة في المضيق.

في جوهرها صراعاً أوسع متجذراً في عقود من التوتر بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران. وفي هذا الإطار، تؤكد مجدداً أن الخيار الدبلوماسي يبقى السبيل الوحيد الممكن، مع التشديد على أن إيران لا يمكن أن تمتلك سلاحاً نووياً أو قدرات صاروخية بالستية من شأنها زعزعة استقرار المنطقة.

لا يمكننا تجاهل ما شهده إيران من قمع للاحتجاجات الشبابية، حيث جرى قمعها بعنف دموي من قبل النظام، ولا يزال هذا النهج مستمراً حتى اليوم عبر الاعتقالات والإعدامات بحق المعارضين. وفي الأسابيع الأخيرة، استهدفت طهران دون تمييز مناطق سكنية، وفنادق، ومستشفيات، وبنى تحتية للطاقة في عدد من الدول الخليجية، وهي هجمات ما زالت متواصلة وقد أدناها بشدة، مع الإغراب عن تضامنا الكامل مع الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والكويت، وسلطنة عمان، والمملكة العربية السعودية.

وعلى الصعيد الدبلوماسي، حافظت على اتصال دائم مع صديقي وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو، الذي التقينته في روما مؤخراً. واتفقنا على ضرورة الحفاظ على الرابط عبر الأطلسي والعمل المشترك من أجل السلام والاستقرار الدوليين. كذلك أكدت دعمنا للمفاوضات الجارية في باكستان، باعتبارها عنصراً أساسياً للحفاظ على

على الأسر والشركات في أوروبا. ورغم تباطؤ التجارة العالمية وتأثير الرسوم الجمركية، سجلت الصادرات الإيطالية نمواً بنسبة 3.3% في عام 2025، مما يؤكد أهمية استقرار الطرق البحرية للاقتصاد الوطني.

لا يقتصر قلقنا على تأثير ذلك في الصناعة الوطنية. فالتداعيات تمتد أيضاً إلى الدول الأكثر هشاشة في إفريقيا و«المتوسط الموسع».

إذ يمر عبر مضيق هرمز نحو 30% من صادرات الأسمدة العالمية، وهي أسمدة أساسية للأمن الغذائي في عديد من الاقتصادات الضعيفة. ويُعد السودان خير مثال على ذلك، في ظل استمرار إحدى أخطر الأزمات الإنسانية في العالم، إذ يؤدي ارتفاع أسعار الطاقة والأسمدة إلى تراجع الإنتاج الزراعي، وتغذية التضخم، وزيادة عدم الاستقرار، وما يرافقه من مجاعات وتدفقات هجرة نحو أوروبا.

من هذا المنطلق، بدأت إيطاليا مطلع شهر أيار إلى الدعوة إلى اجتماع مع نظيري الكرواتي، رئيس مجموعة MED9، ووجهت دعوة إلى ثلاثين دولة من حوض المتوسط والشرق الأوسط والبلقان، إضافة إلى منظمة الفاو، بهدف إطلاق «تحالف روما للأمن الغذائي وإمكانية الوصول إلى الأسمدة»، وهو منتدى دائم يسعى إلى بلورة حلول فورية ولموسة. وترى إيطاليا أن أزمة هرمز تعكس

منذ اندلاع الحرب بين إيران والولايات المتحدة، تتحرك إيطاليا إلى جانب شركائها الأوروبيين، ومجموعة السبع، وسائر المنظمات متعددة الأطراف، سعياً إلى وقف الأعمال العدائية، وإعادة فتح مضيق هرمز، وإرساء الاستقرار في الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، تؤكد إيطاليا استعدادها للمشاركة، بعد انتهاء النزاع، في تحالف دولي ذي طابع دفاعي يهدف إلى ضمان حرية الملاحة في هذا الممر الحيوي.

كما ذكرت خلال الساعات الماضية أمام لجنة في البرلمان الإيطالي، تعتبر حكومتنا أن إغلاق مضيق هرمز لا يمثل أزمة إقليمية وحسب، بل صدمة عالمية ستكون لها انعكاسات مباشرة على أمن الطاقة، وعلى التنافسية الصناعية، وعلى التوازنات الاقتصادية الدولية. ويشكل ذلك خطراً بالغ الأهمية يمس جميع دول المنطقة، كما يطال دولة مصدرة مثل إيطاليا، حيث تمثل الصادرات نحو 40% من الناتج المحلي الإجمالي.

يُعد مضيق هرمز، كما نعلم، نقطة محورية في التجارة العالمية. فمن خلاله يمر نحو 20% من النفط العالمي، وربع صادرات الغاز الطبيعي المسال، إلى جانب جزء كبير من المواد الأولية التي تعتمد عليها سلاسل الإنتاج الدولية. وقد بدأت بالفعل آثار اندعام أمن طرق التجارة وارتفاع أسعار الطاقة تتعكس



## جمعية الإداريين البحرينية:

## أبناء البحرين يتمتعون بروح الانتماء والوفاء للقيادة الحكيمة والوطن

أساس أمن البحرين واستقرارها ونهضتها التنموية. وأشارت الجمعية إلى أن تجديد البيعة والولاء يمثل التزاماً وطنياً متجدداً بالعمل والعبء وتحمل المسؤولية، وترسيخ قيم التعاون والانتماء والمشاركة الفاعلة في خدمة الوطن ودعم مسيرته الحضارية والتنمية.

كما أكدت جمعية الإداريين البحرينية استمرارها في أداء رسالتها الوطنية والمجتمعية، من خلال المبادرات والبرامج التي تسهم في تعزيز روح المسؤولية الوطنية وترسيخ قيم الولاء والانتماء.

## 13.5% انخفاض نسبة المواليد المواطنين في البحرين

النمو السكاني للمواطنين. بيّن التقرير «جاءت البحرين في المركز الثالث على المستوى الخليجي من حيث عدد المواليد الخام لكل ألف من السكان، الذي يصل إلى 11.7 مولود، وذلك بعد عمان (15.7 مولود) والسعودية (15.1 مولود)».

أما من حيث معدل المواليد الخام للمواطنين فجاءت المملكة في المركز الرابع بـ 17.7 مولود، وذلك بعد عمان والسعودية والكويت.

ويبلغ معدل المواليد الخام لإجمالي السكان في دول مجلس التعاون نحو 13.3 مولود لكل ألف من السكان، وهو مستوى يقل عن المستوى العالمي. ويحسب هذا المؤشر على أساس إجمالي السكان دون تمييز بين المواطنين وغير المواطنين.

أشار التقرير الرسمي أن معدل الوفيات الخام للمواطنين في البحرين يصل إلى 3.8 وفيات لكل ألف من السكان. وتشير البيانات إلى ارتفاع عدد وفيات المواطنين في معظم دول مجلس التعاون، إذ ارتفعت في البحرين بنسبة 19.7%. وفي الإمارات 17% والسعودية 17.1% والكويت 25.4% وقطر 34%.

وسجل معدل الوفيات الخام في دول الخليج العربي نحو 1.5 وفاة لكل ألف من السكان مقابل 3 وفيات لكل ألف من المواطنين، ويعكس ذلك فجوة مرتبطة باختلاف التركيبة العمرية بين المواطنين وإجمالي السكان.

ويعزى ارتفاع معدل الوفيات الخام بين المواطنين إلى ارتفاع نسبة كبار السن مقارنة بإجمالي السكان. في ظل أن جزءاً كبيراً من غير المواطنين يغادرون دول المجلس عند بلوغ أعمار متقدمة، ويظل أدنى بكثير من المتوسط العالمي نحو 7.8 وفيات لكل ألف من السكان.

وتركزت أكثر من نصف وفيات المواطنين في الفئة العمرية 65 سنة فأكثر، حيث بلغت نسبتهم 55.8% من إجمالي الوفيات من المواطنين. ويتم معدل الوفيات في الفئات العمرية الأصغر منخفضة لطبيعة السكان ويوصل ارتفاعه تدريجياً حتى تصل إلى الفئة العمرية 65 سنة فأكثر.

شهدت جمعية الإداريين البحرينية عصر يوم الأربعاء الماضي مراسم التوقيع على وثيقة تجديد البيعة والولاء، وذلك برعاية كريمة من الدكتورة لولوة المطلق رئيسة جمعية الإداريين البحرينية، وبحضور أعضاء مجلس الإدارة وعدد من أعضاء الجمعية، خلال الفترة من الخامسة حتى السابعة مساءً.

وأكدت الجمعية أن هذه المبادرة الوطنية تجسد ما يتمتع به أبناء مملكة البحرين من روح الانتماء والوفاء للقيادة الحكيمة والوطن، وتعكس قيم الوحدة الوطنية والتلاحم المجتمعي التي تعدّ

## كتبت: زينب إسماعيل

كشفت أحدث تقرير خليجي إحصائي عن انخفاض نسبة المواليد المواطنين في البحرين إلى 13.5%. وأشار تقرير المركز الإحصائي الخليجي الصادر في عام 2025 إلى انخفاض معدل الخصوبة الكلي للمواطنات البحرينيات إلى 2%.

وأكد التقرير أن البحرين جاءت في المركز الثالث على المستوى الخليجي من حيث انخفاض نسبة المواليد المواطنين بعد الكويت وعمان. وشكل المواليد الأحياء البحرينيين نحو 76% من إجمالي المواليد مقابل 24% لغير المواطنين، بما يقارب 3 مواليد مواطنين مقابل واحد غير مواطن.

وأوضح: «انخفاض عدد المواليد الأحياء المواطنين على مستوى دول مجلس التعاون بنحو 10.4% بسبب تراجع مستويات الخصوبة». وبين أن «دول الخليج العربي شهدت تبايناً في معدلات التغير في عدد المواليد الأحياء، حيث سجلت الإمارات انخفاضاً طفيفاً بنسبة 1.1% وقطر بنسبة 6.2%، أما السعودية فسجلت نسبة تبلغ 10.4% وعمان 14.1% والكويت 15.9%».

يعكس الانخفاض في عدد المواليد المواطنين اتجاه ديموغرافياً يرتبط بتغير أنماط الخصوبة ولا سيما تأخر سن الزواج والإنجاب إلى جانب عوامل اجتماعية واقتصادية مثل التحولات في أنماط التعليم والعمل.

وذكر التقرير أن البحرين في المركز الثاني خليجياً من حيث نسبة المواليد الأحياء الذكور إلى الإناث، والتي تصل إلى 104 لكل 100 مولودة أنثى، وهي نسبة تتوافق مع المستوى العالمي والتي بلغت 106 مواليد أحياء من الذكور. وضمن نفس القائصة، جاءت الإمارات في المركز الأول بـ 107 مواليد ذكور.

كما تراجع معدل الزيادة الطبيعية للمواطنين في دول المجلس خلال السنوات الأخيرة نتيجة الانخفاض المستمر في عدد المواليد الأحياء، بالتوازي مع الارتفاع النسبي في معدلات الوفيات. ويشير ذلك إلى تحول ديموغرافي تدريجي في أنماط

يضم الجدول أدناه أعداد المستفيدين من برامج التدريب الموجبة لمرحلة الباحثين عن عمل، ضمن البرامج التي تقدمها

الوزارة بالتنسيق مع صندوق العمل (تمكين):

العام	أعداد المستفيدين من البرامج	نسب توظيف المتدربين للبرامج التدريبية خلال 6 أشهر من انتهاء البرامج التدريبية
2022	8,006	31%
2023	9,129	35%
2024	9,462	41%

يوضح الجدول أدناه إجمالي العمالة الوطنية والأجنبية في القطاع الخاص للفترة 2022-2024.

السنة	2022	2023	2024
العمالة البحرينية	99,945	101,522	103,986
العمالة غير البحرينية	464,304	458,768	467,267

حسب بيانات المشتركين في القطاع الخاص لدى الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي

## وزارة العمل رداً على النائب د. منير سرور:

## 4% زيادة البحرينيين بالقطاع الخاص خلال 2022-2024 مقابل 0.6% للأجانب



د. منير سرور.



وزير العمل.

الجامعيين وذلك وفقاً لشروط وأحكام قانون التأمين ضد التعطل.

وأشارت إلى انه من بين أبرز هذه التحديات الأجنبيّة العاملة في مثل هذه المهن، مضيفة ان هناك عدداً من المبادرات الحكومية الهادفة إلى تعزيز أولوية المواطن البحريني في التوظيف، وفي مقدمتها تطبيق نسب البحريّة على المنشآت.

وذكرت أن هذه المبادرات تشمل سياسة تأجيل الموافقة على طلبات إصدار تصاريح العمل الخاصة باستقدام العمالة الأجنبية من خارج البحرين مدة 21 يوماً، بما يلزم أصحاب العمل بنشر إعلان عن الوظائف الشاغرة في الصحف المحلية مدة سبعة أيام، وإجراء مقابلات مع المرشحين من العمالة الوطنية والمعاملة الأجنبية الموجودة داخل المملكة، مشيرة إلى أن ذلك يهدف إلى ترشيد استخدام العمالة الأجنبية وتعزيز فرص العمالة الوطنية في سوق العمل. برامج التدريب والتأهيل من تمكين وحول معالجة فجوة المهارات، أقادت وزارة العمل بأنها بالتنسيق مع صندوق العمل (تمكين) تقوم بطرح برامج تدريبية موجهة إلى الباحثين عن عمل بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل. وأوضحت أن المتردب يحصل خلال فترة التدريب على مستحقات التأمين ضد التعطل بواقع: 200 دينار للجامعيين، و150 ديناراً لغير

أظهرت بيانات المشتركين في القطاع الخاص لدى الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي زيادة عدد العمالة البحرينية بنسبة تتجاوز 4% خلال الفترة من 2022 حتى 2024، مقارنة بزيادة تقدر بحوالي 0.6%، حيث تم تسجيل 99945 من العمالة البحرينية في 2022، وارتفعت لتصل إلى 103986 في 2024. في حين بلغ عدد العمالة الأجنبية في 2022 عدد 464304 أجانب، وارتفع العدد ليصل إلى 467267 في عام 2024. وأكدت وزارة العمل في ردها على

سؤال النائب د. منير سرور انه يتم إلزام مختلف القطاعات - من دون استثناء - بنسب متفاوتة من البحريّة، وذلك بناء على درجة إقبال البحرينيين على المهن المتوافرة، وأضافت انه يتم متابعة الالتزام بتطبيق هذه النسب عبر الأنظمة الإلكترونية بشكل آلي. وأشارت إلى أنه في حال عدم التزام المنشآت بنسب البحريّة المقررة يتم فرض رسم إضافي قدره 500 دينار على كل تصريح عمل للعمالة الأجنبية، كما تخضع نسب البحريّة للتقييم المستمر، ويشترط الالتزام بها كأحد المتطلبات الأساسية للمشاركة في المناقصات الحكومية.

وبيّنت الوزارة أن العامل البحريني أثبت قدرته التنافسية في سوق العمل لما يتمتع به من مهارات وكفاءة عالية، ما أسهم في اعتماد العديد من المنشآت على العمالة الوطنية وتحقيق نسب بحريّة مرتفعة قد تصل في بعض المنشآت إلى ما بين 80% و90%.

وبالنسبة إلى المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر التي لا يتجاوز عدد عمالها الأجنبية خمسة عمال، أشارت الوزارة إلى أنه يتم تطبيق نسبة البحريّة على هذه المنشآت عند تقديم طلبات تصاريح عمل إضافية للعمالة الأجنبية. ورداً على سؤال بشأن عدد تصاريح العمالة الأجنبية الصادرة في مهن مصفقة «قابلية للإحلال»، قالت الوزارة